

بعض تجارب الخصخصة في أمريكا اللاتينية – (3) التجربة المكسيكية المسيرة الصعبة للانتقال من الدكتاتورية الى الديمقراطية

د. صالح ياسر

من المعروف ان المكسيك شهد عملية تحول طويلة إلى الديمقراطية، وعلى الرغم من إجراء انتخابات رئاسية ونيابية بانتظام منذ عام 1920، فقد كان هناك حزب واحد يهيمن على الدولة وهو **الحزب الثوري الوطني** (الذي غير اسمه في عام 1945 إلى **الحزب الثوري المؤسسي**)، خلال معظم سنوات القرن العشرين. سعى زعماء النظام السياسي المكسيكي الحاكم في أواخر السبعينيات من القرن العشرين إلى فتح مجالات للمشاركة السياسية لتكثيف النظام السياسي مع مجتمع سريع التغير ومتزايد الاضطراب. وقد ترتبت على سلسلة من الإصلاحات الانتخابية التي جرت في (1977 وفي 1986) الظروف المناسبة لانتخابات أكثر حرية ونزاهة مما فرض انفتاحاً تدريجياً للنظام السياسي. وبحلول التسعينيات صار رؤساء البلديات ومجالس الكونغرس بالولايات وحكام الولايات ومجلس الشيوخ قوى مُحركة مؤسسية للتحول الديمقراطي. وأخيراً وفي عام 1997 خسر الحزب الثوري المؤسسي الأغلبية لأول مرة في مجلس النواب. وهكذا يتبين أن التحول المكسيكي امتد خلال الفترة من 1977 إلى 2000¹.

اعتمدت تجربة التحول الديمقراطي في المكسيك، على **التقوية التدريجية** للمؤسسات الديمقراطية في الدولة، والتشديد على الشرعية الانتخابية، والتي منحت للنظام قوة ملحوظة وإعطاء مساحات أوسع للأحزاب المعارضة، ومنظمات المجتمع المدني.

كما خضع الاقتصاد المكسيكي لجملة من التشريعات والإصلاحات، التي أجرتها حكومات البلاد في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، للتوافق مع معايير اتفاقية الـ **NAFTA**² والتي شجعت التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما شجعت اتفاقيات التجارة الثنائية على رفع مستويات المعيشة وزيادة حصة الفرد من الناتج المحلي، وتخفيض مستويات الفقر، وتوسعة الطبقة الوسطى.

لكن **على الصعيد السياسي**، أدت سياسة التحول البطيء إلى خلق أحزاب ضعيفة نسبياً ومجتمع مدني هش، وغياب اهتمام السياسيين بالشارع أو بدوائرهم الانتخابية نفسها، وهو ما كشف عن أن الانتخابات وحدها لا تكفي، الأمر الذي فجر مطالبات جماهيرية بتشريعات إصلاحية ضد جماعات المصالح، كما تصاعدت وتيرة العنف بالبلاد، خاصة في ظل ضعف المؤسسات القضائية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أدت سياسة الانفتاح إلى سيطرة قلة قليلة على مجريات الأمور، ما جعل من عملية إنشاء مصنع مكلفة جداً، خاصة في ظل ارتفاع أسعار الكهرباء والمياه والاتصالات والمواد الخام نسبياً عن الدول الناشئة، بالإضافة إلى تقليص المساحات المتاحة للإبداع ومشروعات الابتكار الصغيرة، فضلاً عن معاناة من هم خارج الدائرة الاقتصادية صعوبة الحصول على التمويل.

وبحسب بعض الباحثين³ فقد أثبتت تجربة الانتقال المكسيكية أنه لا يشترط لتغيير السلطة إجراء تحول ديمقراطي سليم، أو حتى إسقاط الجمارك ولكن لابد من أن يقترن مع ذلك محاربة أصحاب المصالح الاقتصادية والإرث السلطوي المتبقى من النظام السابق، وبالتالي فهناك المزيد من العمل يتحتم اتمامه، لضمان عدم انهيار تجربة التحول وتوسيع المكاسب الاقتصادية والاجتماعية.

¹ لمزيد من التفاصيل قارن: تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قديماً، مصدر سابق، ص 5.

² نافتا (NAFTA) اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا **North American Free Trade Agreement** ، وبالأسبانية : TLCAN هي معاهدة لإنشاء منطقة تجارية حرة ما بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. وقعت اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية في كانون الأول/ديسمبر 1992 وأصبحت سارية المفعول في كانون الثاني/يناير سنة 1994. لمزيد من التفاصيل قارن:

³ قارن: أحمد ميروك، أحمد على، "دروس في التحول الديمقراطي من البرازيل وإندونيسيا والمكسيك وبولندا". متاح على الانترنت على الرابط

التالي: http://www.almalnews.com/Pages/StoryDetails.aspx?ID=107062#.Uoh_MuLL8oM

شهدت التسعينات من القرن العشرين عددا من الأزمات المالية التي تفجرت في كثير من الدول النامية، وخاصة تلك التي وصفت بإطراء باعتبارها "اقتصادات نموذجية" من قبل المؤسسات المالية الدولية⁴. ولمواجهة هذه الازمات، ونتيجة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وشروطها المجحفة وعدم القدرة على حلها لجملة اسباب، اجبرت هذه البلدان على اللجوء الى المؤسسات المالية والنقدية الدولية والتي ردت على هذه البلدان بأن أي دعم سيكون مشروطا بتطبيق برامج لـ "الاصلاحات الاقتصادية" و "التكليف الهيكلي" والقيام بخصخصة واسعة.

وطبقا لما جاء في دراسة أعدها البنك الدولي سنة 2001، تبين أنه بين نهاية السبعينات ونهاية القرن الماضي مرّت (112) أزمة بنكية في (93) دولة. وحسب "ميشال بوردو" و "باري إيشينغرين"، ظهرت (95) أزمة في (44) دولة من الاقتصادات النامية ما بين سنوات 1973 و 1997، كانت الأزمات البنكية في (57) منها جراء صرف العملات، و (21) أزمة مزدوجة⁵.

المطلب الأول: ما قبل العاصفة: السياقات والظروف

قبل الحديث عن التجربة المكسيكية وأزماتها وحيثياتها، لابد من عرض مكثف للسياق والظرف الذي جاءت فيه.

فكما معروف كان المكسيك هو المنطلق لأزمة المديونية سنة 1982⁶، عندها بدأت الدولة في القيام بـ "إصلاحات هيكلية" تضمنت عدة نقاط غرضها إعادة الثقة لدى المستثمرين وخصوصا الاجانب منهم قصد إعادة المكسيك إلى الأسواق المالية الدولية. ثم جاءت سياسة فولكر Volcker⁷ لأسعار الفائدة العالية وعمّ الكساد داخل الولايات المتحدة ما تسبب بانكماش الطلب على المنتجات المكسيكية وهبوطاً في أسعار النفط. انخفضت إيرادات الدولة المكسيكية، وتزايدت كثيراً كلفة خدمة الدين، وأعلنت المكسيك إفلاسها في آب/أغسطس عام 1982. وتزايدت سرعة الهروب الكثيف لرؤوس الأموال خوفاً من انخفاض قيمة العملة المكسيكية (Peso)، فأقدم الرئيس بورتيللو - كإجراء إسعافي - على تأميم البنوك. لكن المصرفيين ونخبة رجال الأعمال لم يوافقوا على ذلك. فكان على الرئيس دي لا مدريد De La Madrid الذي تولى الرئاسة لاحقا بعد شهور قليلة أن يتخذ خياره السياسي، فانحاز إلى جانب رجال الأعمال. قد يقول المرء إن ذلك كان أمراً لا مفر منه لكن السلطة السياسية للحزب الثوري الحاكم لم تفهمها كذلك. كان دي لا مدريد ذا ذهن إصلاحية، بعيداً عن أن تطوقه سياسة الحزب التقليدية، كما أن له علاقات وثيقة مع الطبقة الرأسمالية والمصالح الأجنبية. ثم جاء التجمع الجديد لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية الذي تشكل بفضل مساعي جيمس بيكر لـ "إنقاذ" المكسيك من مأزقها ليزيد الضغط عليه. لم يكن إصرار هذه الكيانات الثلاثة على التقشف فقط بل طالبوا بإصرار وللمرة الأولى بإصلاحات نيوليبرالية واسعة مثل الخصخصة وإعادة تنظيم النظام المالي بطريقة أكثر انسجاماً مع المصالح الأجنبية، وفتح الأسواق الداخلية أمام رأس المال الأجنبي، وخفض حواجز التعرفة الجمركية وبناء أسواق عمالة أكثر مرونة.

⁴ لمزيد من التفاصيل قارن: د. مروان عطون، "الاسواق النقدية والمالية، البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال"، الجزء الثاني (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000)؛ كذلك: عرفان تقي الحسيني، "التمويل الدولي" (الأردن: دار المجدلوي للنشر، 1999)؛ كذلك: د. نابي التوني، "الأزمات المالية.."، مصدر سابق.

⁵ لمزيد من التفاصيل قارن: إيلانا أوليفيه، "ما الذي يميز الأزمة الاقتصادية الحالية عن سابقتها؟". متاح على الانترنت على الرابط التالي:

<http://ena2008.xooit.com/t1798.htm>

⁶ لمزيد من التفاصيل حول الأزمة المالية في المكسيك في عام 1982 قارن: د. صالح ياسر حسن، "الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النطق الرأسمالي العالمي - محاولة في فهم الجذور"، مصدر سبق ذكره، ص 196 - 202.

⁷ تولى بول فولكر Paul Volcker رئاسة "الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي" (البنك المركزي) في تموز/يوليو عام 1979. وفي غضون شهور قليلة أحدث تغييراً دراماتيكياً في السياسة النقدية. ففي شهر تشرين الأول /أكتوبر عام 1979 قام فولكر Volcker، بوضع خطة شديدة القسوة لتغيير السياسة الأمريكية. فأعلن التخلي عن التزام الدولة الأمريكية بمبادئ التوافق الجديد "New Deal" الذي يعني في إطاره العام سياسات كينز المالية والنقدية مع هدفه المفتاحي في التوظيف الكامل، لصالح سياسة تهدف إلى التخفيف من حدة التضخم. ومنذ تلك اللحظة أمسك "الاحتياطي الفيدرالي" بزمام القيادة في الحرب ضد التضخم دون أن يعير اهتماماً للنتائج المترتبة على ذلك (وبخاصة فيما له صلة بالبطالة).

في أواخر عام 1982 بدأت المكسيك بتطبيق برنامج للتثبيت الاقتصادي وهو البرنامج الذي كان مدعوماً من طرف صندوق النقد الدولي، وقد كان برنامجاً "ارثوذكسياً" بكل ما تعنيه الكلمة من معنى لأنه كان معنياً بتطبيق حرفي لوصفة الصندوق العتيدة بكل تفاصيلها. وإذا كان البرنامج المطبق قد حقق تخفيضاً للعجز في الموازنة إضافة إلى تحسين ميزان الحساب الجاري، إلا أنه رافق هذه التحسينات تعمق نزعات للركود التضخمي في الاقتصاد المكسيكي في عام 1983 (فبجانب انخفاض معدل التضخم من 100% إلى 80%، سجل انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 4.2% والإنتاج الصناعي بحوالي 9%)⁸.

وفي عام 1984 قدم البنك الدولي وللمرة الأولى في تاريخه قرضاً للمكسيك مقابل القيام بإصلاحات بنبوية نيوليبرالية. عندئذ فتح الرئيس دي لا ميريديا المكسيك أمام الاقتصاد العالمي من خلال انضمامه إلى اتفاقية الغات GATT⁹ وتطبيق برنامج النقشف، فكانت النتائج موجهة، حسب وصف باحثين عديدين

10.

خلال الفترة الممتدة بين عامي 1983 و 1988 انخفض دخل الفرد في المكسيك بمعدل 5 بالمائة سنوياً، وانخفضت قيمة أجور العمال الحقيقية ما بين 40 إلى 50 بالمائة، أما التضخم الذي كان يتأرجح بين 3 و 4% سنوياً في الستينيات فقد ارتفع إلى ما فوق الخمس عشرة بعد عام 1976 وتجاوز 100% في بعض هذه السنين... وفي الوقت نفسه وبسبب مشاكل مالية لدى الحكومة، ولأسباب تعود إلى تعديل في توجهات النموذج الاقتصادي السائد في البلاد فقد انخفض إنفاق الدولة على الخدمات العامة.

وارتباطاً بهذه الأوضاع، فإنه وفي منتصف عام 1986 بدأت المكسيك بتطبيق برنامج ثانٍ للتثبيت الاقتصادي المدعوم بقرض Stand-by مقدم من صندوق النقد الدولي، الذي نص على اعتماد سياسة ضريبية ونقدية صارمة إضافة إلى تعويم العملة المحلية (Peso). كما ألح البرنامج المذكور على ضرورة إجراء "إصلاحات هيكلية" عميقة، وإسناداً على صعيد تحرير التجارة الخارجية وخصخصة المؤسسات الحكومية. كما نص البرنامج على انفتاح النظام التجاري بشكل كبير ليتقلص عدد السلع التي يحتاج استيرادها إلى تراخيص لرُبع ما كانت عليه أواسط عام 1985، وتم خفض الحد الأقصى للرسوم الجمركية على مراحل متعددة ليصل إلى 20% عام 1987. غير أنه وإلى جانب تحقيق تحسن متواضع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (قارب الصفر تقريباً)، إلا أنه رافق تطبيق هذا البرنامج نمو عاصف في وتيرة التضخم والتي بلغت 160%¹¹.

وهكذا فإنه وخلال الفترة 1982 - 1993 وبالرغم من كل الدعم السابق والتقيّد الشديد للمكسيك بتوصيات البرامج التي "اقترحها" صندوق النقد الدولي، فإن النتائج المحققة (المخرجات) كانت ضئيلة جداً قياساً إلى الجهود المبذولة (المدخلات)، حيث نما الناتج المحلي بمقدار 3% وانخفض العجز الإجمالي من 13% إلى 6% ليبلغ مليار دولار.

وبالمقابل فرضت قيود على الدعم الحكومي للأغذية واقتصر هذا الدعم على الفئات الأكثر فقراً من السكان وفي الوقت نفسه أصاب الركود أو الانحدار جودة التعليم العام والرعاية الصحية.

⁸ لمزيد من التفاصيل قارن:

Elżbieta Skrzyszewska- Paczek, "Doświadczenia Chile i Meksyko w stabilizacji makroekonomicznej i liberalizacji ekonomicznej", op, cit., s. 18.

⁹ الغات (GATT) *General Agreement on Tariffs and Trade*، هي (الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة) وعُقدت في تشرين الأول/أكتوبر 1947، بين عدد من البلدان وتهدف التخفيف من قيود التجارة الدولية وبخاصة القيود الكمية مثل تحديد كمية السلع المستوردة وهو ما يعرف بنظام الحصص وقد تضمنت خفض الرسوم الجمركية على عدد من السلع. لمزيد من التفاصيل قارن:

<https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A7%D8%AA>

¹⁰ قارن على سبيل المثال: J. Schneider and I. Susser (eds.), "Wounded Cities", (New York: Berg, 2004)

¹¹ Elżbieta Skrzyszewska- Paczek, "Doświadczenia Chile i Meksyko", op, cit., s. 19.

أما موجة الجرائم التي اجتاحت العاصمة (مكسيكو) في أعقاب ذلك فقد حولتها من واحدة من أكثر مدن أمريكا اللاتينية هدوءاً وأمناً إلى واحدة من أشد هذه المدن خطراً على الأمن في عقد واحد من الزمان¹². رأى الرئيس دي لا مدريد أن السبيل للخروج من أزمة الدين يتمثل في أن يتم بيع الشركات العامة (خصخصتها) واستخدام العائدات لتسديد هذا الدين. لكن الخطوات الأولى على طريق الخصخصة كانت مترددة وضئيلة نسبياً، بحسب خبراء صندوق النقد الدولي، فالخصخصة استتبعها عملية إعادة هيكلة بالجملة لعقود العمال مما أثار ردود فعلهم. هكذا إذن اندلعت أعمال عنف في أواخر الثمانينيات لكن الحكومة قمعتها بقسوة بالغة، كما تم تعيين قادة جدد لهذه النقابات أكثر طواعية للحكومة في المنظمات العمالية الرئيسية التي يسيطر عليها الحزب الثوري الحاكم PRI.

من جهته عمل الرئيس المكسيكي آنذاك (ساليانس) على تسريع عملية الخصخصة وإعطائها صفتها الرسمية. فهو رجل تلقى علومه وثقافته في الولايات المتحدة وكان يستعين باقتصاديين تعلموا ودرّبوا في الولايات المتحدة لأخذ الرأي والنصيحة منهم فجاءت صياغة برنامجها للتنمية الاقتصادية بلغة قريبة جداً من المبادئ النيوليبرالية.

وهكذا بات الانفتاح الأوسع للمكسيك أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمنافسة واحداً من العناصر المفتاحية لبرنامج ساليانس "الإصلاحي".

وفي أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، اعتبر الاقتصاد المكسيكي "اقتصاداً نموذجياً" بالنسبة للمؤسسات المالية والنقدية الدولية الرأسمالية¹³. فقد تم خلال هذه الفترة تنفيذ العديد من "الإصلاحات الاقتصادية" بحسب وصفات تلك المؤسسات، حيث حلت سياسات "التحرير الاقتصادي" والخصخصة محل النموذج القديم الذي كان يعتمد على توجيه الحكومة. وبما أن هذه السياسات أطلقت ونفذت بمساندة البنك وصندوق النقد الدوليين، فقد رحبت هاتان المؤسسات بالحالة المكسيكية "كقصة نجاح" و "شجعنا" دولا أخرى من أمريكا اللاتينية على "التمثل" بها. فبدأ المستثمرون الأجانب، نتيجة لهذه السياسات الاقتصادية النيوليبرالية، بتوظيف أموالهم بكثافة في المكسيك التي بلغ دخلها ما يزيد على (90) مليار دولار، ما بين 1990 – 1993.

نتيجة حاجة المكسيك للأموال الضرورية لمواجهة الازمة التي تعرضت لها، تضمنت الجهود الترويجية لبرنامج الخصخصة بما يلي¹⁴:

- عزل الاعتبارات والمتغيرات الاجتماعية تماماً عن التأثير في مسارات الخصخصة.
- السماح للمستثمر الأجنبي بالتملك لنسب قد تصل إلى 100% من رأس المال، وفقاً لطبيعة القطاع، عدا القطاعات الإستراتيجية مثل البورصة، الإذاعة والتلفزيون، الغاز الطبيعي، قطع الغابات. وفي كل الأحوال فإن القدرة التصويتية للأجنبي لا تزيد عن 49% مهما بلغت نسبة ملكيته.
- اقتصر طرق الخصخصة على أسلوب البيع المباشر بالمزايدة العلنية، وعقود الامتياز للمشروعات الجديدة، أما أسلوب الاكتتاب العام فنسبته قليلة لتكاليفه المرتفعة نسبياً، والبطء في إجراءاته.
- أصرت الدولة في تنفيذ برنامج الخصخصة على عدم تحميل القطاع الخاص عبء القوى العاملة الزائدة عن الحاجة، وإنهاء خدماتها مع تحملها للآثار المالية وفقاً للقانون.

¹² قارن: ديفيد هارفي، "الوجيز في تاريخ النيوليبرالية..."، مصدر سابق، ص 140.

¹³ لمزيد من التفاصيل حول وضع المكسيك في عام 1994 قارن:

A. Bereza, A. Dembicz (red), „Meksyk 1994”, CESLA UW, Warszawa 1995

¹⁴ لمزيد من التفاصيل حول الخصخصة ومساراتها في المكسيك قارن:

Aspe P. (1994), "Thoughts on The Mexican Privatization Experience", *The Mckinsey Quarterly*, No.,2.

Newell R. (1994), "Learning from Mexican Privatization", *The Mckinsey Quarterly*, No., 2.

- قامت الدولة بتوفير دعم سياسي صارم لبرنامج الخصخصة مع عدم إعطاء الفرصة للمعارضة السياسية أو لاستغلال النفوذ في إعاقه الخصخصة.
- رفع الدعم الحكومي المباشر، والدعم المتباين، لإزالة تشوهات الأسعار.
- قامت الدولة في البداية بخصخصة المشروعات الصغيرة بهدف اكتساب الخبرة ثم انتقلت إلى المشروعات الكبرى.
- تجنبت الدولة إجراء أي إصلاحات هيكلية للقطاعات والشركات المعروضة للخصخصة لتوفير الأموال، والتعجيل بإجراءات الخصخصة.
- تم اللجوء إلى أسواق المال العالمية (وهي رأسمالية لحما ودوما) لخصخصة المشروعات الكبرى، التي لا يستطيع القطاع الخاص المحلي استيعابها.

المطلب الثاني: الحصاد المرّ

بعد انشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) والتي ضمت كلا من: الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك، كندا قصد إنشاء منطقة للتبادل الحر، سارت عملية الخصخصة إلى الأمام بخطى متسارعة وعلى وفق "السرّاط المستقيم" لصندوق النقد الدولي وما حمله من "بشائر". فقد خُفّضت أعداد الموظفين في قطاع الدولة إلى النصف في الفترة ما بين 1988 و 1994. ومع حلول العام 2000 كان عدد الشركات التي تملكها الدولة قد انخفض إلى (200) شركة مقارنة مع ما كان عليه هذا الرقم وهو (1100) قبل عام 1982. وقد وضعت شروط الخصخصة بأسلوب يشجع تملك الأجانب، كما جرت الإشارة إلى ذلك سابقاً.

ومن جانب آخر فإنه وتطبيقاً لشروط اتفاقية منطقة التجارة الحرة (نافتا) توجب على الرئيس (ساليانس) أن يفتح قطاع الزراعة أمام المنافسة الأجنبية. وعلى هذا الطريق مرّرت حكومته في عام 1991 قانوناً "إصلاحياً" سمح وشجع على خصخصة الأراضي الخاضعة لنظام إيجيدو¹⁵ وأباح امتلاك الأجانب لها.

ولم تكتف الحكومة المكسيكية بذلك، بل قامت بتخفيض آخر لحواجز الاستيراد مما شكل ضربة قوية للمنتجات الزراعية المحلية، حيث كان من شأن المستوردات رخيصة الثمن والقادمة من شركات زراعية كفوءة وتتنلقى دعماً حكومياً في الولايات المتحدة أن خفّضت كثيراً أسعار الذرة وغيرها من المنتجات الزراعية لدرجة لا يستطيع المنافسة عندها إلا المزارعون المكسيكيون الموسرون والأكثر كفاءة. فاضطر الفلاحون الذين باتت المجاعة تهددهم إلى ترك الأرض، لينضموا إلى تجمع العمال العاطلين عن العمل في المدن المكتظة أصلاً بالسكان و حيث الاقتصاد العشوائي والباعة الجوالون يملئون الشوارع.

- من الواضح أن الهجوم على العمال وعلى الفلاحين وعلى مستوى معيشة السكان قد حقق هدفه ونجح في المكسيك. لقد كان حال هؤلاء أسوأ كثيراً بعد أن تراكمت الثروة داخل المكسيك وخارجها بيد مجموعة صغيرة من "الحيتان الكبار" تدعمهم أجهزة سلطتهم المالية والقضائية.

ساهمت هذه الإجراءات، وغيرها، في إعادة الثقة لدى المستثمرين الأجانب اتجاه المكسيك، ففي حين كان يعرف هذا الأخير في الفترة 1983-1989 خروج صافي لرؤوس الأموال بمقدار (15) مليار دولار كمتوسط سنوي، سجل هذا البلد خلال الفترة 1990-1994 دخول لرؤوس الأموال بمقدار (102) مليار دولار (كإجمالي) من بينها (30) مليار دولار في سنة 1993، أي ما يمثل 8% من الناتج الداخلي الخام.

¹⁵ نظام إيجيدو Ejiido هو نظام وضعته الثورة المكسيكية في عام 1917 واعتبر في حينه أحد الأركان الأساسية المكونة للدستور المكسيكي. كان هذا النظام يهدف إلى حماية الحقوق القانونية للسكان الأصليين ويكرس هذه الحقوق في سماحه لهؤلاء بحيازة جماعية للأرض واستغلالها.

هذا، ويجب أن نشير هنا إلى أن كل هذه التطورات قد أفضت إلى حدوث طفرة في شكل وبنية التمويلات الخارجية الداخلة إلى المكسيك، فقد أصبحت (استثمارات المحفظة المالية) هي المسيطرة متجاوزة بالتالي حجم الاستثمارات المباشرة والقروض البنكية. وهكذا فإنه وخلال الفترة 1991 - 1993 كان ما قيمته 77% من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة المتجهة نحو المكسيك على شكل شراء أصول مالية.

أما **التمويلات الخارجية** فقد وصلت إلى المكسيك على شكل **سندات**، ذات قدر كبير من السيولة المالية لكنها كانت متقلبة، كما سجلت أيضا المساهمات الأجنبية المباشرة والتي قدمت على شكل استثمارات مجملها أدرج في إطار عمليات الخصخصة التي كانت مهمشة خاصة فيما يتعلق بالمساهمة عن طريق القروض. هذا مع العلم أن هذه القروض كان يتم التعاقد عليها بالعملة الأجنبية.

إن التدفق الهائل لرؤوس الأموال انقلب إلى ضجة أحدثتها القروض التي مولت الاستهلاك المحلي والمستورد، وكذا فقاعات المضاربة التي ظهرت في كل من القطاع العقاري كما في سوق الأسهم. وتجب الإشارة هنا إلى أن كل هذه الأنشطة كانت تتم بالعملة المحلية المكسيكية.

أما بالنسبة لمشكلة تراكم الديون الخارجية وزيادة الائتمان المحلي المخصصة لأنشطة تنطوي على عدة مخاطر فقد أضيف إليها عدم استقرار العملة وتقلبها بين الجمود والتحريك.

كان وراء الفورة الحادة في الاستثمارات الأجنبية في المكسيك عدد من العوامل الداخلية والخارجية¹⁶.

كان **العامل الخارجي** الهام هو **تدني معدلات الفائدة** في الولايات المتحدة مترافقا مع الركود في هذا البلد وبلدان أخرى، الأمر الذي حثَّ المستثمرين على توظيف أموالهم في المكسيك، وطبعا في أماكن أخرى، سعيًا وراء كمية أكبر من الأرباح.

أما **العوامل الداخلية** الأساسية التي شجعت على الاستثمار فهي:

- ازدياد الناتج المحلي بمعدل 3.1% سنويا خلال الفترة 1988 - 1994.
- معدل التضخم المتدني الذي هبط من حوالي 145% إلى 6%.
- عمليات خصخصة واسعة النطاق للقطاعات المملوكة من طرف الدولة.
- رجوع الرساميل التي هربت من المكسيك إلى الولايات المتحدة أثناء أزمة الدين في الثمانينات. فقد أعاد الأثرياء المكسيكيون أموالهم إلى بلدهم، متوقعين تحسنا في الظروف الاقتصادية في المكسيك في التسعينات.

ولكون المكسيك كانت تمر بمرحلة ازدهار آنذاك فقد امتلأت المتاجر بالسلع وأعطيت الاعتمادات الائتمانية للمستهلكين بسخاء، مما أدى إلى تزايد مديونية الأسر والمصارف. بهذا المعنى، يمكن القول أن المكسيك كانت تعيش مستوى معيشيا أعلى من قدرتها.

خلال هذه الفترة حدث **تطوران هامين** ألقيا بآثارهما على مسار الأحداث لاحقا وصولا إلى انفجارها في أزمة متمثلة بانهيار الاقتصاد والعملة المكسيكية (البيسو).

¹⁶ لمزيد من التفاصيل حول التجربة المكسيكية قارن: سنغ كفالجيت، "عولمة المال"، مصدر سبق ذكره، ص 77 ولاحقا؛ كذلك:

Hausmann, Ricardo and Liliana Rojáz-Saurez (eds.) "Banking Crises in Latin America", Inter-American Development Bank and Johns Hopkins University Press, Washington (1996).

- الأول **اقتصادي**، ويتعلق الأمر هنا في أن معدلات الفائدة في الولايات المتحدة بدأت بالارتفاع بالتزامن مع انتعاش اقتصادي مما أدى الى هروب استثمارات المحفظة والرساميل قصيرة الأجل بصورة مفاجئة من المكسيك الى أسواق الولايات المتحدة المالية.

- الثاني **سياسي**، حيث عاشت المكسيك في هذه الفترة سلسلة من الاضطرابات السياسية أضعفت ثقة المستثمرين، نذكر منها تمرد أهالي ولاية "شياباس Chiapas" في يناير/كانون الثاني 1994، اغتيال "لويس كولوسيو" المرشح للرئاسة في انتخابات آب/أغسطس، وكذا اغتيال الكاتب العام للحزب الثوري في أيلول/سبتمبر من نفس السنة.

هكذا إذن، ومنذ اندلاع التمرد في ولاية "شياباس" بدأ **انخفاض** مؤشر السوق المالية، وفي نفس الفترة بدأ التغيير في توقعات المستثمرين حول حجم المخاطر والأرباح في الاقتصاد المكسيكي. كما استمر مؤشر السوق المالية في الانخفاض وإن كان بشكل متقلب طوال السنة، وقد نتج عن ذلك خسارة كبيرة في احتياطي العملات الأجنبية كما بدأ ارتفاع سعر الفائدة المحلية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. خلال هذه الفترة فشلت السلطات المكسيكية باتخاذ تدابير علاجية مع اقتراب الانتخابات الرئاسية، حيث أن أية تدابير كان من الممكن أن تتسبب بخسارة مرشح الحزب الحاكم في ذلك الوقت.

بعد انتخاب الرئيس الجديد سرت شائعات فحواها أن السلطات المكسيكية ستخفض سعر العملة المحلية (البيزو) في وقت قريب جداً. وردا على هذه الإشاعات واستباقاً للأحداث أقدم الأغنياء المكسيكيون على تحويل مليارات من البيسو الى دولارات.

وفي 20 كانون الأول/ديسمبر أعلنت الحكومة المكسيكية خفض عملتها بنسبة 13%، فأدخلت هذه الخطوة – التي جاءت بعد سنة من الاضطرابات – الهلع في نفوس المستثمرين الأجانب فقاموا بسحب أموالهم الى خارج المكسيك. وخلال اليومين التاليين، هربت رساميل بقيمة (5) مليارات دولار الى خارج البلد. هكذا سحب هؤلاء المزيد من الأموال تاركين المكسيك تتخبط في فوضى لم تشهد لها مثيلاً في السابق. وفشلت السلطات بوقف انهيار العملة المحلية (البيسو) الذي هبطت قيمته من (3.5) بيسو مقابل الدولار الى (7.5) بيسو في آذار/مارس 1995. فخسرت بورصة الأسهم المالية نصف قيمتها بعد اشهر قليلة من تخفيض قيمة العملة المكسيكية.

وبالمقابل امتد لهيب الأزمة بسرعة الى بلدان أخرى في المنطقة حيث هبطت بورصة الأسهم فيها بحدّة. ابتداء من تلك اللحظة تفاقمت الأزمة في باقي مناطق أمريكا اللاتينية مسببة ما أصبح يطلق عليه منذ ذلك الحين "أثر التيكيل" Tequila Effect¹⁷.

الأزمة نتاج سياسات "التصحيح" المفروضة

من المعروف أنه وفي سبيل مواجهة الأزمة وافرازاتها، توجهت المكسيك الى الولايات المتحدة لإنقاذها من أزمته هذه. وفي نهاية كانون الثاني/1995 أمّنت الولايات المتحدة للمكسيك اعتماداً مالياً عالمياً بقيمة (50) مليار دولار. وتعرض "برنامج الإنقاذ" هذا الى نقد لاذع من أوساط مختلفة، فقد ركزت الانتقادات على أن هذا "الإنقاذ" هو عبارة عن مكافأة للفاعلين أنفسهم الذين تسببوا بهذه الأزمة المالية وهم المستثمرون الأجانب والحكومة المكسيكية. وجرى التأكيد على أن الأزمة ليست أزمة سيولة نقدية قصيرة الأمد فحسب، بل هي مشكلة اقتصادية كبرى تسببت بها "سياسات التصحيح الهيكلي" المفروضة من قبل البنك الدولي ومعه صندوق النقد الدولي. ودلّل مسار الأحداث أن هذه العملية كانت

¹⁷ "أثر التيكيل" مصطلح استخدمه المصرفيون، لوصف الآثار والتداعيات التي تعرضت لها العملة المكسيكية في اشارة منهم الى المشروب الكحولي الواسع الانتشار في المكسيك.

إنقاذاً لمصالح الدائنين "الكبار" وللنظام السياسي القائم وليس لاقتصاد المكسيك وشعبها. فمثلاً فرضت هذه المؤسسات، والولايات المتحدة من ورائها، على المكسيك إيداع عوائد النفط مباشرة في حساب (الاحتياطي الفيدرالي) الأمريكي في نيويورك لتطمين حملة السندات من المكسيكيين بأنهم سيتلقون ما كانوا قد سلفوه للمكسيك من قروض¹⁸.

وبين مسار الأحداث أن "مساعدة" المكسيك لم يكن هدفها جعل المكسيكيين في وضع أفضل (وكما تبين لاحقاً، فإن وضعهم قد ساء)، وإنما سيتسبب رفض مساعدة المكسيك في فقدان الثقة والذعر في الأسواق المالية العالمية، وبالتالي ستتهار هذه الأسواق ذاتها.

لقد طرحت سياسات "الإنقاذ" سؤالاً هاماً: لماذا يتوجب على الشعب المكسيكي تحمل تكاليف الأزمات التي تسببها قوى السوق؟ لقد أظهرت تجربة المكسيك بوضوح أنه لم تكن هناك مشاركة بالتكاليف من قبل قوى الأسواق. لقد وقعت وطأة التكاليف على المواطنين الفقراء ولم تخدم عملية "الإنقاذ" سوى مصالح النخبة الحاكمة في المكسيك والولايات المتحدة.

ونذكر هنا بعض الأرقام للتدليل على تركيز الثروة في المكسيك نتيجة الخصخصة و "الإصلاحات" على وفق وصفة المؤسسات المالية والنقدية الدولية الرأسمالية¹⁹ :
فقد كشفت قائمة مجلة **Forbes**²⁰ لأغنى أغنياء العالم" في عام 1994 أن برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية في المكسيك أنتجت أربعة وعشرين مليارديراً. ومن هؤلاء كان سبعة عشر شخصاً قد اشتركوا في برنامج الخصخصة، عبر شراء البنوك، معامل الصلب، معامل تكرير السكر، الفنادق والمطاعم، المعامل الكيميائية وشركة الاتصالات، بالإضافة إلى امتيازات لتشغيل شركات في قطاعات اقتصادية جرت خصخصتها مؤخراً مثل المرافق والطرق العامة المأجورة، والهواتف الخليوية والدولية".
ولابد من الإشارة هنا إلى أن الاتجاه العام لتركيز الثروة على الصعيد قد تفاقم بشكل هائل العقدين الأخيرين. فوفقاً لـ فوربس أيضاً فإنه في عام 2000 بلغ عدد المليارديريّة على الصعيد العالمي 470 مليارديراً واستمر بالتصاعد ليبلغ 1011 مليارديراً في عام 2010 ثم 2755 ملياردير في عام 2021²¹.
وبعبارة أكثر تبسيطاً فإن عدد المليارديريّة وخلال الفترة 2000 – 2021 قد ازداد بنسبة 486% !

جاء ترتيب كارلوس سليم **Carlos Slim** أغنى رجل في المكسيك (من مواليد 28 كانون الثاني 1940 بمدينة مكسيكو، وهو رجل أعمال مكسيكي من أصل لبناني)، في المقام الرابع والعشرين في قائمة مجلة فوربس، وهو يمتلك أربعاً من أكبر خمس وعشرين شركة في المكسيك. وكانت مصالحه تمتد إلى ما وراء حدود المكسيك وأصبح اللاعب الرئيسي في قطاع الاتصالات في سائر أنحاء أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة. وغدت استراتيجيته في خدمة الهاتف الخليوي ذائعة الصيت، إذ تتمثل بما يلي: "انتزع واحتكر أسواق الوفرة والغنى وذات الكثافة العالية وترك الأسواق الفقيرة وذات الكثافة المنخفضة دون خدمة". فصار ترتيب المكسيك الدولة التاسعة في العالم عام 2005 بما فيها من عدد المليارديرات.

الخصخصة إذن ليس قضية فنية كما يتصور البعض بل هي في جوهرها اقتصادية- سياسية، فيها رابحون كبار وخاسرون أكثر أيضاً.

يمكن القول بعد الملاحظات السابقة أن الأزمة في المكسيك تركت جملة من الآثار من بينها:

¹⁸ انظر: February, David E. Sanger, "Mexico is Facing New Restrictions to get U.S. help", *New York Times*, 20, 1995, p. 1

¹⁹ لمزيد من التفاصيل قارن: ديفيد هارفي، "الوجيز في تاريخ النيوليبرالية..."، مصدر سابق، ص 144.
²⁰ مجلة فوربس **Forbes** هي مجلة مشهورة على الصعيد العالمي وتعني بالدرجة الأولى بإحصاء الثروات ومراقبة نمو المؤسسات والشركات المالية حول العالم. لمزيد من التفاصيل انظر: <https://en.wikipedia.org/wiki/Forbes>

²¹ لمزيد من التفاصيل قارن: <https://ar.wikipedia.org/wiki>

- **تضاءلت الثقة بالعملة المكسيكية (Peso)** لدرجة أن عددا من شركات التجارة المحلية رفضت التعامل بتلم العملة، مصرة على التعامل بالدولار.
- **كانت آثار مخطط التقشف لمواجهة تداعيات الأزمة أكثر عمقا بالنسبة لفقراء المكسيك وشغيلتها،** الذين تعرضت ظروف معيشتهم للخطر جراء فقدان الوظائف، وتدني معدلات الأجور، وانكماش الاعتمادات الائتمانية، وارتفاع الأسعار ومعدلات الفائدة، وتخفيضات إضافية في قطاع الخدمات الاجتماعية. فقد كلف الركود الذي فرض على المكسيك ضياع نصف مليون فرصة عمل حتى نيسان 1995 وانخفض أسبوع العمل لأربعة ملايين عامل آخر إلى أقل من 15 ساعة²².

والخلاصة انه لو تأمل المرء وضع المكسيك في عام 1995، لوجد أن "خطاياها" الاقتصادية كانت بسيطة بالقياس إلى العقاب الذي تعين عليها أن تتلقاه لاستعادة "ثقة المستثمر".

ولو أراد المرء أن يعرف الأسباب الحقيقية لازمة المكسيكية لكان من الأنسب أن يوجه نظره نحو الولايات المتحدة، هذا بالإضافة طبعا إلى دور المؤسسات المالية والنقدية الدولية الرأسمالية وممارسات القوى الحاكمة في المكسيك. فبسبب انخفاض معدلات الفائدة في البنوك الذي تقرر في الولايات المتحدة لمكافحة ركود 1990 – 1991، تدفقت مئات المليارات من الدولارات من حسابات الادخار الأمريكية إلى صناديق التعاون ذات العائد الأعلى. ولكي تدفع صناديق التعاون هذه العوائد توجب على مدرائها أن يبحثوا عن مصادر للربح الأعلى، لذلك أرسلوا بعض أموال الصناديق إلى المكسيك. وحين عادت معدلات الفائدة الأمريكية إلى الارتفاع رغب مدراء الصندوق إعادة موازنة حافظات نقودهم وشرعوا يعيدون أموالهم إلى الولايات المتحدة. ومع تدفق الأموال إلى خارج المكسيك وظهور عجز في الحساب الجاري، أصبح نضوب احتياطات الصرف الأجنبي فيها مسألة وقت لا غير. ففي شباط 1994 كان لدى المكسيك (30) مليار دولار من احتياطات العملات الصعبة، ولكن في كانون الأول من العام نفسه لم يبقَ من هذه الاحتياطات سوى (6) مليارات دولار. ولو قارنا الخسارات المالية للمستثمرين الأجانب بالخسارات التي لحقت بالدخول الحقيقية للمواطنين المكسيكيين لظهر واضحا أن المكسيكيين هم الأكثر خسارة²³.

دروس الأزمة

يتيح العرض المكثف السابق لازمة في المكسيك وتداعياتها وآثارها بلورة جملة من الدروس من بينها²⁴.

أ- إن الاعتماد على التدفقات الرأسمالية المتقبلة يسبب مشاكل لاقتصاد الدولة المتلقية لهذه التدفقات إذ تؤدي إلى فقدان الرقابة النقدية المحلية، والمغالاة في سعر الصرف الحقيقي وعدم الاستقرار. وأكثر المشاكل خطورة تلك التي تنشأ عن التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل، فهي تؤدي إلى المغالاة في سعر الصرف الحقيقي ويتعارض ذلك مع الأهداف الطويلة الأجل للإصلاح الاقتصادي المطلوب. كما أن هناك حدودا لحجم العجز في ميزان العمليات الجارية التي يمكن للأسواق المالية تمويله، فضلا عن ذلك فإن تقلب تلك التدفقات يزيد من تعرض الدولة لفقدان ثقة الأسواق المالية بها، وتؤدي أيضا إلى هروب رأس المال المحلي.

²² انظر: Lawrence Malkin, "Trade Deficit Expands as Mexico Crisis Takes Its Toll", *International Herald Tribune*, March 13, 1995, p. 1.

²³ مزيد من التفاصيل قارن: لستر ثورو، "مستقبل الرأسمالية. كيف تصوغ القوى الاقتصادية الراهنة على عالم الغد"، ترجمة عزيز سباهي، الطبعة الأولى (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 1998)، ص 255 – 260.

²⁴ قارن: منير إبراهيم هندي، "الأوراق المالية و أسواق رأس المال"، توزيع منشأة المعارف الإسكندرية مصر 1997 ؛ كذلك: عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، "العولمة المالية و إمكانات التحكم في عدوى الأزمات المالية" (الإسكندرية، 2003)؛ كذلك : د.صالح ياسر حسن، "الاقتصاد السياسي للزمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي – محاولة في فهم الجذور..."، مصدر سبق ذكره، ص 202 ؛ كذلك:

Ganapolsky Eduardo and Sergio L. Schmukler (2001), "Crisis management in Argentina during the 1994-95 Mexican crises: How did markets react?", *World Bank Economists' Forum* 1 (April), p. 3-30.

ب- تسرعت المكسيك في إطلاق حرية تحويل العملات وفتح أسواق المال على مصارعها للاستثمار الأجنبي، وكانت "نصائح" صندوق النقد الدولي بإلغاء قيود تحويل العملة وتطبيق التعويم الكامل لها وراء هذه الأزمة.

ج- إن من أهم الدروس المستفادة من الأزمة المكسيكية هو أنه في جو التحرر المالي وغياب الإشراف السليم للبنك المركزي على البنوك والسياسة النقدية يؤدي إلى إسراف البنوك في منح الائتمان للقطاع الخاص دون ضمانات كافية أو دراسة سليمة، وعلى الأخص في فترات الرواج الاقتصادي المصحوبة بتدفقات كبيرة للاستثمارات الأجنبية من الخارج، وكثيرا ما تستخدم موارد مالية قصيرة الأجل لتمويل أصول طويلة الأجل مما يجعلها عرضة لمشكلات مخاطر الائتمان والإعسار، والسيولة.

د- أظهرت الأزمة المكسيكية أن قرار تخفيض سعر العملة الوطنية (Peso) يعني المخاطرة بالاحتياطات من العملة الأجنبية لدى البنك المركزي.